الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية التمريض

أخلاقيات وتشريعات المهنة

من مقررات السنة الثالثة

المحاضرة السادسة:

(الجوانب القانونية في ممارسة المهنة)

مدرس المقرر: آ.مريم هديوه

العناوين:

١. المفاهيم القانونية العامة

٢. مهام القوانين في ممارسة المهنة

٣. أنواع القوانين

٤. الجوانب القانونية في ممارسة مهنتي الطب والتمريض

٥. الأدوار القانونية للطبيب

٦. الأدوار القانونية للطبيب وللممرض

٧. المواقع التي تحمل إمكانية المساءلة القانونية للطبيب والممرض

٨. المواقف المحتملة لسوء ممارسة مهنتي الطب والتمريض

المفاهيم القانونية العامة:

يجب على العاملين في مجالات الطب والتمريض معرفة القوانين التي تنظم وتؤثر في ممارستهم لمهنتهم وذلك بهدف:

- التأكد من أن القرارات والأعمال متوافقة مع المبادئ القانونية السائدة
- الحماية من المسائلة القانونية يعرف **القانون** بأنه:

مجموعة القواعد التي وضعها الانسان والتي تنظم السلوك الاجتماعي بطريقة منهجية رسمية وشرعية

مهام القانون في ممارسة المهنة:

١. صيغة لتحديد الاعمال الشرعية التي يمكن القيام بها اثناء العناية بالمريض
٢. تفرق بين مسؤوليات كل افراد الفرق الصحي والتي تختلف عن بعضها بطبيعة الحال
٣. تساعد في المحافظة على ممارسة للمهنة وفقا لمعايير محددة تجعل الممارس مسؤولاً امام القانون في حال خرقها وعدم التقيد بها **مصادر القانون في سوريا:**

١. **الدستور**: وهو القانون الاعلى في الدولة ويحدد الدستور الحقوق الشرعية والمسؤوليات وهو الاساس لنظام العدل، في أحكام الدستور ملزمة لمؤسسات الحكومة كافة وهي تحمي المواطن من الافعال التي تحرمه من حياته أو حريته او ممتلكاته
٢. **التشريعات:** وهي القوانين التي تسنها السلطة التشريعية في الدولة (مثلا التشريعات التي تنظم الشؤون الصحية تدعى التشريعات الصحية.)
٣. **القرارات والانظمة**: تمنح السلطة التشريعية والدستور مؤسسات الحكومة الصلاحيات لتنفيذ القوانين (مثلا وزارة الصحة تقوم بوضع قرارات تنظيمية تحدد وتنظم المهن الصحية).
٤. **الاجتهادات:** وهي مبادئ تشتق من قرارات المحاكم المستندة الى الدستور والتشريعات والقرارات والانظمة.

أنواع القوانين:

- **القانون العام:** ينظم العلاقات بين الاشخاص، الحكومة، والمؤسسات الحكومية
- **القانون الجنائي:** يتعامل مع الاعمال الموجهة ضد سلامة ورفاهية المجتمع والدولة (القتل العمد، اللصوصية..)
- **القانون الخاص:** ينظم العلاقات بين الاشخاص ويقسم الى قانون مدني (بين الافراد العاديين) وقانون تجاري (بين التجار).

تصنيف الجرائم في سوريا:

- **الجنايات:** القتل بأنواعه
- **الجنح:** السرقة والايذاء
- **المخالفات:** مخالفات القوانين الصادرة عن السلطة التنفيذية (مخالفه قوانين السير، مخالفات البناء....)

الطبيب أو الممرضة في المحكمة:

- يمكن ان يكون أيا من افراد الكادر الصحي **مدعي** اذا تعرض لأذى أو الضرر ويمكن ان يكون **مدعى عليه** في حال سوء الممارسة او الاهمال وفي هذه الحالة يحق له ان يكل محاميا للدفاع عنه

- يمكن ان يستدعى أيا من افراد الكادر الصحي الى المحكمة **كخبير** (الخبير هو الشخص الذي تلقى تدريبا خاصا او يملك الخبرة أو المهارة العلمية والسريرية في مجال ما) لإبداء رأيه في بعض المواضيع الخلافية ومساعدة القاضي على فهم الدليل والمعايير المعتمدة في المواضيع التي تدخل في اختصاص هذا الخبير

- يمكن ان يستدعى أيا من افراد الكادر الصحي الى المحكمة **كشاهد** وعليه واجب مساعدة العدالة قدر الامكان ويجب هنا الاجابة على الاسئلة الموجهة اليه بصدق وبشكل مباشر ودقيق دون زيادة أو نقصان وإذا لم يتذكر تفاصيل الحادث ينصح بان يقول ذلك بدلا من اعطاء معلومات غير صحيحة لأنه مسؤول عن اعطاء شهادة دقيقة اثناء التحقيق والمحاكمة .

الجوانب القانونية في الطب والتمريض:

الاعتماد والتصديق:

وهو عملية تحديد كفاءة ممارسة المهنة والمحافظة على هذه الكفاءة وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات تحافظ فيها المهنة على معاييرها وتتحمل المسؤولية حول جاهزية عناصرها وتعليمهم وتشمل هذه الاجراءات الترخيص والتسجيل والشهادة

- **الترخيص والتسجيل:**

الترخيص: هو اذن من المؤسسات الحكومية تعطيه لأشخاص وهو يخولهم الاشتراك في ممارسة واستعمال اللقب الخاص بالمهنة **والتسجيل:** هو وجود اسم الشخص في سجل الاسماء والمعلومات الموجودة في الجداول الرسمية للوزارة (الجهة المسؤولة عن الترخيص والتسجيل في سوريا هي وزارة الصحة) ملاحظة: لا يجدد التسجيل ولا الترخيص في سوريا بل هو دائم بينما فهي بعض البلدان الأخرى يجدد سنويا وإجباريا

- **الشهادة:**

هو امتلاك الحد الأدنى من الكفاءة المهنية المعيارية في مجال تخصصي ما (طبي أو تمريضي) وهناك طريقتان لتأكيد الكفاءة لممارسة المهنة:

١. الاعتماد والتصديق لبرامج التعليم الأساسي (الطبي والتمريضي) من قبل وزارة الصحة أو مجلس التمريض الأعلى مثلا ...وفقا لمعايير أكاديمية وعلمية محددة سابقا وبموجب التقييم تصادق عليها وتعتمدها .

٢. معايير الممارسة:

إن وضع معايير لممارسة المهنة يضمن الكفاءة والأمان في تقديم الرعاية الطبية والتمريضية وتستخدم في تقييم نوعية الرعاية المقدمة.

الأدوار القانونية للممرضة

للممرضة ثلاثة أدوار قانونية مستقلة، لكل منها حقوق ومسؤوليات وهذه الأدوار هي:
مقدمة للرعاية الصحية، مستخدم أو متعاقد على الرعاية، ومواطن.

١ـ الممرضة كعنصر يقدم الرعاية:

يتوقع من الممرضة أن تقدم رعاية كفؤة بحيث لا تؤذي متلقي الرعاية جسديا أو نفسيا أو مادياً أي يتضمن هذا الدور عدة مفاهيم قانونية هي: معيار الرعاية والتزامات الاتفاق والمسؤولية القانونية.

* **المسؤولية القانونية** تعني المسؤولية أمام القانون عن التزامات وأعمال الشخص والغرامات المالية التي تفرض عند القيام بعمل خاطئ. **مثلا** الممرضة ملتزمة بالممارسة وتوجيه ممارسة الآخرين الذين تشرف عليهم بحيث تضمن المحافظة على الرعاية النموذجية المعيارية وعدم تعرض المريض لأي أذى. حتى عندما تنفذ الممرضة المعالجات التي أمر بها الطبيب فالمسؤول عن هذا العمل هو

الممرضة. عندما يطلب من الممرضة أن تقوم بعمل تعتقد أنه مؤذي للمريض فهي مسؤولة عن رفض القيام بهذا العمل وإبلاغ ذلك للممرضة المسؤولة رئيسة الشعبة.

* **تحدد المعايير القانونية** للرعاية التي تعمل الممرضة بموجبها بقوانين ممارسة التمريض.

* **التزامات العقد** هي واجب الممرضة في الرعاية، أي واجبها في تقديم الرعاية وذلك عند وجود التعاقد الصريح أو الضمني كما ناقشنا سابقا

٢ـ الممرضة كمستخدم أو متعاقد للخدمة:

الممرضة التي تستخدم من قبل مشفى كعنصر من عناصر المشفى ويعتبر تعاقدها مع المريض عقد إلا أن الممرضة قد تستخدم مباشرة من قبل المريض مثلا كممرضة خاصة وهنا قد يكون هناك عقد مكتوب مع المريض فيه توافق الممرضة على تقديم خدمات الرعاية مقابل أجهر محدد. إذا مات المريض يمكن للممرضة أن تحصل على حقوقها بموجب العقد المكتوب حيث تحصل على أجرها من تركه المريض.

العلاقات التعاقدية:

تختلف العلاقات التعاقدية حسب مواضع الممارسة فالممرضة الخاصة تتعاقد على الخدمة وعلاقتها التعاقدية مع المريض علاقة مستقلة.

أما الممرضة التي تستخدمها المشفى فتعمل ضمن علاقة المستخدم والمستخدمَ، وفيها تمثل الممرضة المشفى وتعمل للمشفى ولذلك يجب أن تعمل وفقه اي لتعليمات إدارة المشفى، ذلك لأن المشفى المستخدم يتحمل مسؤولية سلوك الممرضة ويمكن أن يتحمل مسؤولية سوء ممارسة الممرضة. وهذا لا يعني أن الممرضة لا تتحمل مسؤولية، بهل تتحمل مسؤولية أعمالها، وخاصة إذا كان عملها غير متوقع أو غير مناسب أبدا عند ذلك يمكن للمشفى أن لا تتحمل مسؤولية **مثلا** إذا ضربت الممرضة المريض على وجهه يمكن ألا يتحمل المشفى المسؤولية لأن هذا التصرف سلوك سيء غير اعتيادي.

كما أن الجنح مثل المساعدة في الإسقاط الجنائي أو تناول المهدئات وسرقتها من أدوية المريض لاستعمالها الشخصي يمكن أيضا أن تعتبر سلوكاً سيئا. يمكن للممرضة أن تتحمل مسؤولية عدم عملها أيضا. **مثلا** إذا رأت ممرضة أخرى تضرب مريضا ولم تفعل أي شيء لحماية المريض فإنها يمكن أن تعتبر مهملة.

تعتبر الممرضة في علاقات التعاقد ملزمة تجاه مستخدميها وتجاه المريض وعناصر الرعاية الآخرين. وملزمة بأن تكون الرعاية التمريضية التي تقدم ضمن الحدود والمعايير المحددة. تعتبر الممرضة ملزمة بالعقد فقط بالنسبة للمسؤوليات التي تستطيع أداءها.

يتوقع من الممرضة أن تحترم حقوق ومسؤوليات المشاركين الآخرين في الرعاية الصحية. **مثلا** رغم أن الممرضة مسؤولة عن تفسير الأعمال التمريضية للمريض لكنها لا تملك الحق بأن تعلق على ممارسة الطبيب بطريقة تزعج المريض وتربكه أو تتهم الطبيب.

في نفس الوقت للممرضة الحق بأن تتوقع أن بقية عناصر الفريق الصحي سيتصرفون معها بشكل منطقي وحكيم.

٣- الممرضة كمواطنة:

حقوق ومسؤوليات الممرضة في دور المواطن هي نفس حقوق ومسؤوليات أي شخص يخضع لنظام قانوني محدد. حقوق المواطنة تحمي المريض من الأذى وتضمن حماية حقوقه في أملاكه وحقه في الخصوصية وحق السرية، والحقوق الأخرى، والممرضة كمواطنة تتمتع بنفس الحقوق.

إن تفهم هذه الأدوار والحقوق والمسؤوليات التي تتبعها يعزز المسؤولية القانونية وممارسة الممرضات. الحقوق هي الامتيازات أو القوى الأساسية التي تخول للشخص إلا إذا ألغيت أو أبطلت بفعل القانون أو تخلى عنها طوعا، والمسؤوليات هي الالتزامات التي تتبع هذه الحقوق.

الجدول) ١: أدوار الممرضة القانونية وحقوقها ومسؤولياتها:

الدور	المسؤوليات	الحقوق
عنصر يقدم الرعاية الصحية	- تقديم رعاية كفؤة وأمنة تتناسب مع مستوى الممرضة العلمي وخبرتها ومع الظروف. - إعلام المريض بنتائج البدائل المختلفة ونتائج الرعاية. - الإشراف الكافي على العاملين تحت إمرة الممرضة وتقييمهم بشكل جيد. - المحافظة على الكفاءة.	- الحق في مساعدة كافية وكفؤة حسب الضرورة. -الحق في معاملة حكيمة ومنطقية من المرضى أي الحصول على المعلومات الصحيحة حسب الحاجة.

مستخدم أو متعاقد للخدمة	- تنفيذ التزامات الخدمة المتعاقد عليها مع المستخدم. - احترام المستخدم. - احترام حقوق ومسؤوليات بقية عناصر الرعاية الصحية	حق تأمين ظروف عمل جيدة أي التجهيزات والتسهيلات الآمنة . - حق الحصول على تعويضات الخدمة. - حق الحصول على معاملة حكيمة ومنطقية من عناصر الرعاية الصحية الآخرين.
مواطنة	-حماية حقوق متلقي الرعاية	- حق احترام حقوق الممرضة ومسؤولياتها من قبل الآخرين. - حق السلامة الجسمية الأمان الفيزيائي.

المواقع التي تحمل إمكانية المساءلة القانونية للممرضة:

❖ **الجريمة** هو عمل موجه ضد المجتمع يتعارض مع القانون الجنائي ويعاقب عليه بالسجن و/ أو الغرامة، وقد تصل العقوبة أحيانا إلى الإعدام.

تقسم الجرائم إلى: جنايات كالقتل العمد ، وجنح كالقتل الخط ومخالفات.

الجنايات: وهي القتل العمد ويعاقب عليه بالإعدام أو بالسجن.

الجنح: ومنها القتل غير العمد أو القتل الخطأ ، ويعاقب عليه بالسجن لمدة مختلفة.

ومثاله: أن تعطي الممرضة المريض جرعة دوائية زائدة من المسكن المركزي دون أن تقصد إيذائه ،وفي هذه الحالة يعتبر خطؤها " قتل غير عمد". ويعتبر الإحراق العمد أو السرقة من الجنح.

❖ **المخالفات:** هي جرائم أقل خطورة في طبيعتها، ويعاقب عليها عادة بالغرامة أو السجن لمدة أقل، أو كليهما.

فالممرضة التي تصفع المريض على وجهه يمكن ان تتهم بارتكاب جنحة أو مخالفة حسب الأثر الذي يتركه ذلك على المريض، وكذلك فإن القيام بإجراءات تمريضية بشكل خاطئ، أو التقصير في القيام بها

بشكل يلحق الضرر بالمريض يمكن أن يعرض الممرضة إلى الاتهام بارتكاب جنحة أو مخالفة حسب نوع الضرر الذي يلحق بالمريض.

تصنف الأضرار إلى: أضرار مقصودة، وأضرار غير مقصودة.

ويبين الجدول مقارنة بين الأضرار المقصودة وغير المقصودة:

المقصود	غير المقصود (الإهمال)
١-تتضمن اتفاقيات على عدم تنفيذ العمل. ٢-العمل المنفذ متعمد ومدروس (مقصود)	١-يمكن أن ينتج عن الخطة في تنفيذ العمل أو عدم تنفيذ العمل. ٢-يحدث الخطأ نتيجة الفشل في إنجاز إجراءات الرعاية.

* أما حق الخصوصية فهو حق الشخص في منع الآخرين من معرفة أمور حياته ومن تفحصه.

قد يتعرض الممرض/ة للمساءلة القانونية إذا انتهك سرية المعلومات التي أعطاه إياها المريض وأفشاها للآخرين أو تطفل على حياة المريض الشخصية.

تعتبر المناقشات الخاصة بحالة المريض الصحية مسموح بها ولكن النقاشات التي تتعدى ذلك تعتبر إفشاء أسرار المريض.

***هناك أربعة مجموعات رئيسية من المعلومات** التي توجب السلطات في البلاد الإبلاغ عنها وهي:

١- **الولادات والوفيات.**

٢- **الأمراض الخمجية السارية.**

٣- **اضطهاد الطفل أو المسن.**

٤- **حوادث العنف مثل طعنات السكاكين والطلق الناري.**

أمثلة عن الأضرار المقصودة:

الذم والقدح: هو نسبة أقوال أو أفعال إلى شخص تسيء إلى سمعته بإحدى الوسائل العلنية.

الإفتراء أو الإدعاء: هو تبليغ السلطة المختصة عن جرم ونسبة إلى شخص لم يرتكبه.

التهديد: هو جرم بحد ذاته أما المحاولة أو الشروع بالجرم فهي جريمة لم تتحقق لسبب لا يد للمجرم فيه، وعقوبتها أشد.

الإيذاء: هو كل ما سبب الأذى لشخص من ضرب أو جرح أو كسر إلخ....

حجز الحرية: هو حرم الشخص من حريته دون رغبته ودون حق قانوني ورغم أن الممرض/ة قد يعلم المريض في بعض الظروف الخاصة بضرورة بقائه في سريره أو في غرفته إلا أنه لا يجوز له أن يحتجزه دون رغبته، وله الحق في مغادرة المشفى أو غرفته حتى لو كان ذلك مضرا بصحته إذا وقع على ورقة خاصة يتحمل فيها مسؤولية تصرفه.

الأضرار غير المقصودة:

من الأمثلة على الأضرار غير المقصودة في مجال الرعاية الصحية " الإهمال وسوء الممارسة " وهو عدم أداء العمل أو المهارات على أسس سليمة وعلى الوجه الصحيح وعندما يؤدي هذا الإهمال إلى أذية وضرر فإنه يكون جرم غير مقصود يعاقب عليه القانون، وعقوبته أقل من الجرم المقصود.

فمثلا: يمكن أن تتعرض الممرضة للمساءلة أمام القانون بتهمة جرم الإيذاء إذا تأذى المريض أثناء القيام بإجراء ما بطريقة تختلف عن الطريقة التي تؤدي بها الممرضات هذا الإجراء. وإن الخطأ الناجم عن الإهمال أو سوء الممارسة لا يذكر النوايا الحسنة ولا يشير إلى أن الممرضة لم تقصد أن تكون مهملة فإذا أعطت الممرضة المريض دواء خاطئا حتى لو كان ذلك بحسهن نية، فحقيقة أنها فشلت في قراءة اسم الدواء بشكل صحيح يعتبر سوء ممارسة إذا توفرت كل عناصر الإهمال وهي:

١- واجب الممرضة نحو المريض.

٢- خرق الواجب من قبل الممرضة.

٣- تأذي المريض.

٤- العلاقة السببية بين خرق الواجب و تأذي المريض.

ويبين الجدول التالي عناصر الإهمال والأمثلة عليها:

العنصر	التعريف	مثال
الواجب	واجبات الممرضة للمريض تحددها معايير ممارسة المهنية وتعليمات الإدارة وكتيبات الإجراءات والأدب التمريضي.	من واجب الممرضة أن تؤمن للمريض بيئة آمنة، مثلا إذا كان المريض مصابا بالتخليط أو غير متوجه يجب أن ترفع الحواجز الجانبية للسرير لتجنبه السقوط.
إهمال الواجب	الفشل في تنفيذ معاير من معايير الرعاية، قد يكون الفشل ناجما عن عدم التنفيذ أو خطأ في التنفيذ	فشل الممرضة غير المقصود في رفع الحواجز الجانبية للسرير
الأذية	أذية تحدث للمريض	سقوط المريض عن السرير وإصابته بكسر في الورك.
العلاقة السببية	علاقة إهمال الواجب والأذية	فشل الممرضة في رفع الحواجز الجانبية أدى لسقوط المريض عن السرير وحدوث الأذية.

كما أن عدم تنفيذ العمل المطلوب أو الإهمال في تنفيذه يعتبر إهمالا وسوء ممارسة يترتب عليه مساءلة قانونية إذا أدى إلى إلحاق الأذى أو الضرر بالمريض فالممرضة تكون مهملة عندما تنسى أن تعطي المريض دواءه وكذلك عندما تعطيه دواء خاطئ.

ينتج الإهمال عادة عن أخطاء في أساسيات الرعاية التمريضية، وقد صنفت هذه الأخطاء فهي ثلاث مجموعات هي: أخطاء التقييم، وأخطاء التخطيط، وأخطاء المقاربات نوردها فيما يلي:

أخطاء الرعاية التمريضية التي تعتبر من الإهمال

- **أخطاء التقييم:** الفشل في:

- جمع المعلومات الخاصة بالمريض بشكل جيد وتسجيلها.

- إدراك أهمية بعض المعلومات الخاصة (مثلاً القيم المخبرية، العلامات الحيوية).

❖ **أخطاء التخطيط:** الفشل في:

- تسجيل كل مشكلة تم التعرف إليها.
- استعمال لغة خطة الرعاية التي يفهمها بقية عناصر الرعاية الصحية.
- التأكد من استمرار الرعاية بتجاهل خطة الرعاية الصحية.
- إعطاء تعليمات التخريج التي لا يفهمها المريض.

❖ **أخطاء المداخلة:** الفشل في:

- تفسير وتنفيذ أوامر الطبيب.
- إجراء المهام التمريضية بشكل صحي .
- متابعة الطبيب يجب عليها النداء أو إخبار رئيسة الممرضات إذا كان غير موجود